أخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 59

21—27 فبراير 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

صعود أسعار النفط يعزز خطط النمو العقاري في الخليج

قال تقرير شركة المزايا القابضة إن الارتفاع المتوالي لأسعار النفط يعكس الطلب المتزايد من جراء التعافي الاقتصادي العالمي، على الرغم من أن التحركات السعرية خلال الأيام الماضية جاءت متأثرة بالظروف الجيوسياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة وخصوصاً في ليبيا . وبيّن التقرير أن الدول العربية المنتجة للنفط وضعت نصب عينيها الاستفادة من إيرادات أسعار النفط، للإنفاق على المشاريع الاقتصادية والمجتمعية لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية، بما يعزز من محركات النمو في القطاعات الاقتصادية غير النفطية ضمن خطط تنويع الاقتصادات العربية . ورأى التقرير أن القطاع العقاري سيكون من أكثر القطاعات استفادةً، سواء العقارات السكنية أو التجارية أو المرافق والبنية التحتية الأساسية في القطاعات الأخرى . ورأى التقرير أن أسعار النفط التي من المرشح أن تظل فوق مستوى 100 دولار خلال الشهور المقبلة مدفوعة بالطلب المتعافي حول العالم، نتيجة النمو الاقتصادي المتواصل ستعزز من فرص الدول العربية وخصوصاً دول الخليج من الإنفاق على خطط التنمية الضخمة التي أعلنت عنها من سنوات، كما في الكويت والسعودية وقطر والإمارات، كما ستسهم في الإنفاق على مشاريع التوسعة في الإنتاج النفطي والصناعات المرتبطة بالنفط، وذات العائد المضاف مثل البتروكيماويات والمشتقات الأخرى . وفي السياق، بيّن التقرير أن السعودية صاحبة أكبر إنتاج نفطي في الخليج وأكثرها تأثيراً في القطاع، شهدت القرارات الملكية التي أصدرها الملك عقب عودته من رحلة علاج استمرت 3 شهور، والتي سيكون لها أثر كبير في النمو الاقتصادي وفي المجتمع السعودي والاقتصاد المحلي، معتبراً أن من أهم القرارات رفع رأسمال بنك التسليف إلى 30 مليار ريال، وبالتالي إعطاء مزيد من الفرص لتقديم المزيد من القروض للمواطنين، في وقت سيحل أزمة السكن التي تعاني منها العائلات السعودية، وخصوصاً في الإسكان المتوسط، حيث إن الدعم الكبير المقدم لهيئة الإسكان المسئولة عن إنشاء مساكن لذوي الدخول المحدودة، الذي يقدر ب 15 مليار ريال، وكذلك دعم رأسمال صندوق التنمية العقارية ب 40 مليار ريال .

تعليق

رصد التقرير قيام بعض الدول الخليجية بالإعلان عن الاستمرار في التوسع في الإنفاق على مشاريع الطاقة، حيث أعلنت سلطنة عمان أنها تعتزم إنفاق 30 مليار ريال، في خطتها الخمسية الاقتصادية الجديدة، والتي تشمل تخصيص نحو ستة مليارات ريال (15. 6 مليار دولار) لقطاع النفط، وسيوجه الجزء الأكبر من الإنفاق في الخطة الجديدة التي تستمر من 2011 إلى 2015 لقطاعات الطرق والمستشفيات والتعليم، حيث إن من المتوقع وفق الخطة إنفاق 30 مليار ريال بزيادة 113 في المئة، مقارنة بالخطة السابقة، وتتوقع الخطة أن يبلغ متوسط إنتاج النفط العماني 897 ألف برميل يومياً . وفي الإمارات العربية المتحدة، قالت وزارة الطاقة إن الإمارات تنتج نحو 2. 2 مليون برميل يومياً من النفط الخام بما ينسجم مع حصة الدولة في الإنتاج لدى أوبك، فيما تمتلك دولة الإمارات طاقة إنتاجية تبلغ 8 .2 مليون برميل يوميا، وهي بصدد رفعها خلال الفترة المقبلة إلى 5 .3 مليون برميل يومياً خلال 5 سنوات مقبلة . وفي السياق ووفقاً لتقرير مصرف "كريدي سويس" من المتوقع أيضاً أن يعود السوق العقاري في دبي للانتعاش، وذلك باكتساب قوة دافعة على خلفية تحسن الظروف الاقتصادية والمالية المحلية . ويتوقع المصرف أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة بنسبة قدرت ب 7 .4 %خلال 2011 . وهذا يتطابق مع تقرير شركة "كلاتونز" المتخصصة أن تتعافى السوق العقارية في دبي خلال العام الجاري . وأظهرت نتائج تقرير للشركة، يتعلق بالسوق العقارية في دبي خلال الربع الأخير من عام 2010 ويغطي كل القطاعات العقارية السكنية والتجارية والصناعية في الإمارة، عودة بطيئة للشركات العالمية لإنشاء وجود لها في دبي خلال الربع الأخير من العام الماضي، متوقعة زيادة هذا التوجه خلال عام 2011 بما يسهم في رفع معدلات الطلب على تأجير العقارات ومع مرور الوقت تعزيز عامل الثقة في السوق العقاري وعودة الطلب على شراء العقارات. .

المصدر: **الخليج**

الدولية

الصين تستثمر 228 مليار دولار في قطاع الطيران المدني في السنوات الخمس المقبلة
صفحة 02 ◄

ثقة المستهلكين في أمريكا تقفز إلى أعلى مستوى في ثلاث سنوات
صفحة 02◄

الاقليمية

استقرار أسعار النفط بعد زيادة السعودية إنتاجها لتعويض الفاقد من ليبيا
صفحة 03 ◄

تكلفة تأمين ديون البحرين تتراجع مع انحسار التوترات السياسية
صفحة 03◄

المحلية

"المركزي" يقيد التوزيعات النقدية للبنوك بـ 50 %
صفحة 04 ◄

تكلفة التأمين التجاري في الإمارات قد ترتفع بسبب الاضطرابات الإقليمية
صفحة 04◄

المقال الأسبوعي
اقتصاديات النفط
صفحة 05◄

الصين تستثمر 228 مليار دولار في قطاع الطيران المدني في السنوات الخمس المقبلة

قال مسئول قطاع الطيران المدني في الصين إن بكين تخطط لاستثمار أكثر من 228 مليار دولار لتحديث القطاع وتمكينه من مواكبة النمو الاقتصادي الهائل الذي تشهده البلاد. وقال مدير هيئة الطيران المدني الصينية، للصحفيين إن بلاده سيكون لها 220 مطارا تجاريا وأكثر من 4500 طائرة نقل مدنية بحلول عام 2015. يذكر إن في الصين حاليا 175 مطارا تجاريا ويتكون أسطولها الجوي المدني من 2600 طائرة. وفي الصين في الوقت الراهن 43 شركة طيران، بما فيها 8 مملوكة للقطاع الخاص. وأضاف لي إن الحكومة تشجع الاستثمارات الخاصة في قطاع الطيران المدني، وان ثلاث شركات جديدة للنقل الجوي ستتقدم قريبا بطلبات تشغيل إلى هيئته. وتوقع إن يبلغ عدد المسافرين جوا في الصين بحلول عام 2015 بين 450 مليون و500 مليون مسافرا، وقال إن هيئته تطمح بأن ترفع هذا العدد إلى 1,5 مليار بحلول عام 2030. وبينما اعترف لي بأن التطور الكبير الذي يشهده قطاع السكك الحديد في الصين، ولاسيما في مجال قطارات الفائقة السرعة، سيجذب بعض المسافرين من مستخدمي الطائرات، فإنه قال إن المنافسة ستحفز شركات الطيران على بذل المزيد من الجهود لتحسين خدماتها.

المصدر: **BBC Arabic :**

الطلب الأمريكي على النفط في ديسمبر يرتفع 2.71 % عن مستواه قبل عام

قالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إن الطلب على النفط في الولايات المتحدة سجل في ديسمبر الماضي زيادة بلغت 521 ألف برميل يوميا عن مستواه قبل عام. وعدلت الإدارة الطلب الأمريكي على النفط في ديسمبر بالخفض بنسبة 1.21 % إلي 19.7 مليون برميل يوميا من تقدير أولي بلغ 20 مليون برميل يوميا. والرقم المعدل للطلب في ديسمبر مرتفع بنسبة 2.71 %من 19.2 مليون برميل في الشهر نفسه من 2009.

المصدر: **رويترز :**

انكماش الاقتصاد البريطاني في الربع/4 أكبر من الأرقام الأولية

أظهرت بيانات رسمية أن انكماش الاقتصاد البريطاني في الربع الأخير من العام الماضي فاق التقديرات الأولية وأنه حتى مع استبعاد آثار الأحوال الجوية السيئة في ديسمبر فان الاقتصاد كان سيسجل انكماشا طفيفا. وقوضت هذه البيانات توقعات السوق لان يرفع بنك انجلترا المركزي أسعار الفائدة قريبا لكن محللين يقولون إن زيادة للفائدة في مايو أيار ما زالت محتملة. وأشارت بيانات لدراسات مسحية مؤخرا إلي أن النشاط الاقتصادي انتعش بقوة أوائل العام الحالي وقالت الحكومة إن الانكماش الذي كان سببه الأكبر سوء الأحوال الجوية في ديسمبر لن يؤثر على برنامج خفض العجز بالميزانية. وأظهرت بيانات إحصائية صادرة اليوم من بريطانيا انكماش الناتج الإجمالي المحلي بأكثر مما كان متوقعا خلال القراءة الثانية، حيث بلغت نسبة الانكماش 0.6% على أساس شهري بالمقارنة مع انكماشه بنسبة 0.5% خلال القراءة الأولى وبأعلى من التوقعات عند 0.4%. أما بالمقارنة مع الربع الرابع عام 2009 فقد نما بنسبة 1.5% وذلك انخفاضا من التقديرات الأولية التي أشارت إلى نمو نسبته 1.7%.

المصدر: **رويترز :**

تعديل بالخفض لنمو الاقتصاد الأمريكي إلى 2.8% خلال الربع الرابع

أفاد تقرير وزارة التجارة الأمريكية الصادر اليوم أن القراءة الثانية للناتج الإجمالي المحلي الأمريكي أظهرت نموا بنسبة 2.8% خلال الربع الرابع من العام الماضي بالمقارنة مع القراءة الأولية عند 3.2% وبأقل من التوقعات التي أشارت إلى نمو بنسبة 3.3%. وقد أوضحت البيانات إن هذا التباطؤ في النمو يعود بالأساس إلى تراجع إنفاق الولايات الأمريكية بالإضافة إلى تراجع إنفاق المستهلكين أيضا. وسجل مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي تباطؤا في ارتفاعه إلى 4.1% خلال القراءة الثانية بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.4% في القراءة الأولي، وبأقل من التوقعات عند 4.2%، لكنه في كل الأحوال أفضل من نسبة الارتفاع المحققة خلال الأرباع الثلاثة الأولى لعام 2010عند 2.2%. أما إنفاق حكومات الولايات المحلية فقد أظهر انخفاضا أكبر خلال القراءة الثانية بنسبة 2.4% بالمقارنة مع تراجع بنسبة 0.9% في القراءة الأولية، حيث سعت الولايات إلى تخفيض الإنفاق لسد عجز موازناتها المتفاقم. وخلال عام 2010 كاملا شهد الاقتصاد نموا بنسبة 2.8% وهي أسرع وتيرة نمو له منذ عام 2007 على الرغم من استمرار ارتفاع معدلات البطالة عند 9%.

المصدر: **أرقام :**

ثقة المستهلكين في أمريكا تقفز إلي أعلى مستوى في ثلاث سنوات

ظهر في مسح إن ثقة المستهلكين في الولايات المتحدة سجلت أعلى مستوى لها في ثلاث سنوات في فبراير مدعومة بتحسن أرائهم بشان سوق العمل. وأن القراءة النهائية للمؤشر العام لمعنويات المستهلكين لشهر فبراير بلغت 77.5 نقطة ارتفاعا من 74.2 في يناير والأعلى منذ يناير 2008 . كما أنها أعلى من متوسط توقعات خبراء اقتصاديين في مسح لرويتر والبالغ 3 ر75 ومرتفع أيضا عن القراءة المسجلة في أوائل فبراير البالغة 75.1 . وارتفع أيضا مقياس الظروف الاقتصادية الحالية إلي أعلى مستوى له منذ يناير 2008 مسجلا 86.9 نقطة ارتفاعا من 81.8 في يناير. وصعد مقياس توقعات المستهلكين إلي 71.6 نقطة وهي أعلى قراءة منذ سبتمبر 2009 وارتفاعا من 69.3 في يناير. واستقرت توقعات التضخم مقارنة مع الشهر السابق مع بقاء التوقعات للتضخم لمدة عام بلا تغيير عند 3.4 %والتوقعات للتضخم للفترة من خمس إلي عشر سنوات عند 2.9 بالمائة

المصدر: **رويترز**

استقرار أسعار النفط بعد زيادة السعودية إنتاجها لتعويض الفاقد من ليبيا

تراجعت أسعار النفط لدى إغلاق تعاملات نهاية الأسبوع الجمعة، بعدما ارتفعت يوم الخميس إلى مستوى 120 دولارا لبرميل خام برنت. واستقرت أسواق الطاقة بعد أنباء زيادة السعودية إنتاجها بأكثر من نصف مليون برميل يوميا لتعويض نقص الإنتاج من ليبيا التي تشهد اضطرابات واسعة. وسارعت الولايات المتحدة والسعودية إلى طمأنة الأسواق العالمية بشأن إمدادات النفط بعدما تراجع الإنتاج الليبي نتيجة الاحتجاجات ضد نظام القذافي. وكان القلق الرئيسي في أوروبا التي تستورد القدر الأكبر من الصادرات الليبية، لذا سارعت السعودية بزيادة إنتاجها إلى أكثر من تسعة ملايين برميل يوميا بزيادة 700 ألف برميل يوميا عن معدل إنتاجها العادي. ولا يزيد إنتاج ليبيا عن مليون و700 إلف برميل يوميا، تصدر منها مليونا و300 إلف برميل يوميا، لا تشكل إلا قدرا ضئيلا من استهلاك العالم اليومي من النفط المقدر بنحو 90 مليون برميل. لكن سوق العقود الآجلة للنفط شديدة الحساسية لأي اضطرابات في الإنتاج والامدادات، ومع إن العرض يزيد عن الطلب في السوق إلا إن فقدان السوق لنحو نصف مليون برميل من الإمدادات كفيل بزيادة المضاربة ودفع الأسعار لأعلى. وما اثأر مخاوف السوق أساسا ليس نقص العرض مقابل الطلب، ولكن فقدان قدر من الاحتياطي المتوفر إضافة إلى القلق من احتمال انتقال الاحتجاجات إلى دول منتجة أخرى في المنطقة.

المصدر: **BBC Arabic :**

تكلفة تأمين ديون البحرين تتراجع مع انحسار التوترات السياسية

تراجعت عوائد السندات البحرينية وتكلفة تأمين ديون البحرين وسط آمال بانحسار التوترات السياسية بعدما دعت الحكومة إلى حوار وطني مع المحتجين وسمحت لمعارض بارز بالعودة إلى البلاد. وأظهرت بيانات مؤسسة "ماركت" أن تكلفة تأمين ديون البحرين لأجل خمس سنوات تراجعت 14 نقطة أساس إلى 300 نقطة بعدما كانت عند أعلى مستوياتها في 19 شهرا يوم الثلاثاء. وارتفع سعر الصكوك البحرينية القياسية التي تستحق في 2014 بمقدار 2.3 نقطة إلى أعلى مستوى في أسبوع، بينما انخفض العائد 0.7%. وكانت السندات قد تراجعت في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أدنى مستوى في نحو عام ومازالت منخفضة بأربع نقاط منذ بداية العام. وقال وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد ال خليفة إن الحوار الوطني سيشمل كل الأطراف ومن بينهم معارض بحريني متشدد صدر بحقه عفو.

المصدر: **العربية.نت :**

بنك السودان المركزي يخفف من القيود على النقد الأجنبي

بدأ بنك السودان المركزي في التراجع شيئاً فشيئاً عن بعض القرارات التي أصدرها أخيراً بشأن النقد الأجنبي، فبعد أن قلص المبالغ الممنوحة للمسافرين، وألزم المتعاملين بالحسابات الخاصة بعدم الصرف النقدي، أصدر منشورين سمح بموجبهما بالسحب النقدي من الحسابات الخاصة وفق السياسة الداخلية لكل مصرف، إلى جانب زيادة المبالغ الممنوحة للمسافرين بنسبة 100%، مقارنة بالفترة الماضية. وعزا المركزي هذه الخطوة إلى حدوث استقرار في سوق النقد الأجنبي مع توقعات بانتفاء الأسباب التي أدت إلى ارتفاع سعر الدولار مؤخراً بالبلاد، خاصة بعد تراجع سعر الدولار في السوق الموازي لـثلاثة جنيهات. وذكرت صحيفة "الرأي العام" السودانية أن لديها معلومات تفيد بأن الدولة تتجه إلى توحيد سعري الدولار في السوق الموازي والرسمي في حدود "3" جنيهات رغم أن الموازنة الحالية حددت السعر بـ"2.7" جنيه. وبينما ترى غرفة الاستيراد باتحاد الغرف التجارية أن الفترة الأخيرة شهدت استقراراً في سعر الدولار، إلا أنها قالت إن السعر يتحكم فيه العرض والطلب. ونقلت الصحيفة تصريحات لرئيس غرفة المستوردين في السودان قال فيه إن هناك استقراراً في سعر الدولار. وأعرب عن أمله في إزالة حوافز الدولار بالنسبة للمستوردين، من خلال إزالة الحوافز التي تذهب للمركزي، مطالبا المركزي بإزالة الحافز، مبيناً بأن ذلك يعمل على تخفيض قيمة الجنيه. وفى السياق ذاته قال الأمين العام لاتحاد الصرافات بالسودان، إن الفترة الأخيرة شهدت وفرة في العرض في جميع الصرافات، موضحا أن خطوة زيادة المبالغ الممنوحة للصرافات ستسهم في زيادة ونشاط عمل الصرافات. يأتي ذلك في الوقت الذي كشف فيه تقرير قدمه محافظ البنك المركزي د. صابر محمد الحسن لمجلس الوزراء أمس، أن حجم التضخم وصل خلال 2010 إلى (15.4%)، لكنه أشار إلى أن الاقتصاد السوداني حقق نمواً موجباً بلغ 3% على الرغم من التأثر بالأزمة المالية العالمية. وعزا التقرير ارتفاع التضخم لتركيز السياسة المالية النقدية على توفير التمويل، وأشار التقرير إلى انخفاض التعثر في النظام المصرفي من (20.9%) إلى (15.4%) خلال العام الماضي، حيث شملت نسبة الانخفاض 25%.

المصدر: **العربية.نت :**

"المركزي" يقيد التوزيعات النقدية للبنوك بـ 50 %

أبلغ مصرف الإمارات المركزي البنوك العاملة في الدولة بضرورة ألا يتجاوز حجم توزيعاتها النقدية في العام 2010 حاجز ال 50% من الأرباح المحققة. وقال المصرف المركزي في تعميم إلى البنوك اطلعت "الخليج" على نسخة منه إنه نظراً لاستمرار الظروف الاقتصادية كما هو الحال في العام 2009 فإنه يجدد تعميمه الذي أصدره في فبراير 2010 بشأن التوزيعات النقدية . وقال المصرف المركزي في تعميمه إن قراره الجديد يهدف إلى الحفاظ على تقوية الملاءة المالية للبنوك العاملة في الدولة من خلال الاحتفاظ بنصف الأرباح المحققة في أقل تقدير لمواجهة استمرار انخفاض قيم الأصول وعائداتها . وترك المصرف المركزي في تعميمه للجمعيات العمومية للبنوك حرية اتخاذ قرارات بشأن توزيعات أسهم المنحة، حيث لم يطلب منها التقيد بأي نسبة في إشارة إلى أن أسهم المنحة تعني تحويل أرباح البنوك إلى رأس المال وهو ما يعزز القاعدة الرأسمالية للبنوك العاملة في الدولة .

المصدر: : الخليج

«حرة دبي» تتوقع تحقيق 5 مليارات درهم مبيعات بنهاية 2011

تتوقع سوق دبي الحرة ارتفاع مبيعاتها خلال العام الجاري 2011 إلى نحو 5 مليارات درهم في العام الجاري 2011، بعدما حققت نموا 14% في العام 2010. وتشير تقديرات السوق الرسمية على موقعها الالكتروني، إلى أن الرقم المستهدف للمبيعات خلال العام الجاري نحو 1,38 مليار دولار، بما يعادل أكثر من خمسة مليارات درهم، مقابل مليار و270 مليون دولار "4,67 مليار درهم" في العام 2010، بمعدل نمو 7%. وقال مدير إدارة الاتصال المؤسسي في سوق دبي الحرة إن السوق تسعى إلى الوصول إلى البيع لنحو 50% من إجمالي الركاب ومستخدمي المطار، ارتفاعا من المعدل في العام الماضي والذي بلغ 45%، كما نعمل إلى زيادة متوسط الإنفاق للراكب المغادر إلى 47 دولاراً مقابل 46 دولاراً في 2010. ونوه إلى وضع السوق خطط تطوير للارتفاع بمساحة التجزئة بسوق دبي الحرة إلى 18 ألف قدم مربع من 15 ألف متر مربع حاليا، ولترتفع مرة أخرى إلى 26 ألف قدم مربع في العام 2012 مع افتتاح الكونكورس 3 في مطار دبي، والذي سيخصص لطائرات ايرباص ايه 380، والطائرات المثيلة والأحدث، مشيرا إلى إن السوق يعمل بها حاليا 4 آلاف موظف، وهناك خطة لتوظيف أعداد أخرى تواكب التوسعات. وقال "إن التحدي الأكبر أمام سوق دبي الحرة الاستمرار في محاول إقناع المتسوقين بالإنفاق والشراء وإعادة ثقة المستهلكين في الأسواق، مبينا أن هذا هو الهدف الذي ترمي إليه أسواق تجارة التجزئة عامة، لتعزيز معدلات النمو، بعد الخروج التدريجي من تداعيات الأزمة المالية على العديد من القطاعات، والتي ظهرت في العام 2010 بتحقيق سوق دبي الحرة معدل نمو 14% في المبيعات. وسجلت مبيعات سوق دبي الحرة نمواً 14% خلال العام 2010 محققة أربعة مليارات و670 مليون درهم مقابل حوالي أربعة مليارات في العام 2009، كما احتل شهر ديسمبر أعلى معدل مبيعات بواقع 497 مليون درهم، كما سجل يوم 20 من نفس الشهر أعلى معدل مبيعات بإجمالي 66.7 ملايين درهم، والذي صادف الاحتفال بذكرى تأسيس السوق السابع والعشرين.

المصدر: : الاتحاد

تشكل 21 % من الإجمالي .. إيرادات بنوك أبوظبي من الرسوم والعمولات 5 مليارات ومصرف أبوظبي الإسلامي يتصدر قائمة الزيادات

حافظت عوائد الرسوم والودائع في بنوك أبوظبي المدرجة على حصتها من إجمالي إيراداتها بين عامي 2009 و 2010 حيث تشير النتائج المعلنة لهذه البنوك إلى نمو إيراداتها من الرسوم والعمولات خلال العام الماضي إلى 5.17 مليار درهم، تشكل نحو 21% من إجمالي إيراداتها البالغة 24.35 مليار درهم، في حين بلغت إيرادات الرسوم والعمولات في هذه البنوك في 2009 حوالي 4.55 مليار درهم، تعادل النسبة ذاتها من إجمالي إيرادات بقيمة 21.82 مليار درهم. ووفقا للأرقام المشار إليها، نما إجمالي إيرادات خمسة بنوك مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، بين العامين 2009 و 2010 بنسبة 11.5% في حين نمت إيرادات هذه البنوك من الرسوم والعمولات فقط، بنسبة 15%، وذلك حصيلة نموها بنسب متفاوتة في أربعة من البنوك الخمسة، هي بنك أبوظبي الوطني والخليج الأول والاتحاد الوطني ومصرف أبوظبي الإسلامي، في مقابل تراجعها في بنك أبوظبي التجاري بنسبة 3% مقارنة بعام 2009. وسجل مصرف أبوظبي الإسلامي أكبر زيادة بين البنوك الخمسة في حجم إيراداته من العمولات والرسوم وصرافة العملات، خلال الأعوام الثلاثة الماضية بنسبة تصل إلى 345%، لتبلغ 7 .287 مليون درهم في نهاية 2010، بالمقارنة مع 3 .193 مليون درهم في 2009، و3 .83 مليون درهم في 2008، وترافق ذلك مع نمو عائدات المصرف في الاستثمار والتمويل خلال هذه الأعوام بنسبة تزيد على مرة ونصف، لتصل إلى 6 .2 مليار درهم و67 مليون درهم على التوالي. وشهدت رسوم البنوك وعمولاتها خلال الأعوام الثلاثة الماضية ارتفاعا ملموسا، دفع بعملائها العام الماضي إلى التوجه بالشكاوى المستمرة إلى الجهات المعنية في الدولة، الأمر الذي دفع باللجنة العليا لحماية المستهلك إلى قرار بحث هذه المسألة وخاصة فيما يتعلق برسوم خدمات بطاقات الائتمان مع المصرف المركزي، الذي أعلن مؤخرا على لسان محافظه سلطان بن ناصر السويدي، عن حزمة جديدة من الإجراءات تهدف إلى ضبط أسعار خدمات البنوك العاملة في الدولة، بعد أن تجنب المركزي ذلك مراراً على اعتبار أن سوق الإمارات سوق مفتوحة ومحكومة بمعادلة العرض والطلب .

المصدر: : الخليج

تكلفة التأمين التجاري في الإمارات قد ترتفع بسبب الاضطرابات الإقليمية

قالت شركة الإمارات لتأمين ائتمان الصادرات إن تكلفة التأمين التجاري التي تتحملها شركات التصدير الإماراتية قد ترتفع بما يصل إلى 20 بالمائة في الأجل القصير بسبب الاضطرابات السياسية في العالم العربي. وتجتاح احتجاجات شعبية على الفقر والبطالة عددا من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ شهرين وهو ما أدى للإطاحة برئيسي تونس ومصر. وقال المدير التجاري بشركة الإمارات لتأمين ائتمان الصادرات المملوكة لحكومة دبي "ستكون هناك قطعا زيادة في تكلفة التأمين لدول مثل مصر وتونس وليبيا." وأضاف قائلا في المتوسط تسعر شركات التأمين هذه الأسواق بما بين 0.45 و6 ر0 بالمائة. لكن في ظل الأوضاع السياسية الراهنة في هذه البلاد من المتوقع أن ترتفع أقساط التأمين من 15 إلي 20 بالمائة في المتوسط... ليبيا تمثل منطقة قلق لنا. وبينما تبدو هذه الزيادة ضئيلة بالنسبة للتكاليف الإجمالية فان مؤسسة دبي لتنمية الصادرات حذرت من أثرها على الشركات. وقال المسئول بالمؤسسة أي زيادة في التكاليف على شركات التصدير الإماراتية تجعلها أقل تنافسية في المناخ العالمي. وقال كانت هناك بلا شك زيادة في الطلب على التأمين لهذه الأسواق على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية خاصة للاحتراز من المخاطر السياسية.

المصدر: رويترز

اقتصاديات النفط

توضح بيانات الإنتاج والطلب في السنوات الماضية أن قوى السوق هي التي رفعت أسعار النفط، ففي السنوات الأخيرة بقي الإنتاج العالمي ثابتا نوعا ما، بينما استمر الطلب على النفط في الزيادة. السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: من أين جاءت كميات النفط الإضافية لمقابلة هذا الطلب المتزايد على النفط؟ الجواب هو أن هذه الكميات جاءت من الطاقة الإنتاجية الفائضة التي كانت تملكها "أوبك" ومن المخزون التجاري الموجود في الدول المستهلكة. مع تلاشي الطاقة الإنتاجية الفائضة وانخفاض مستويات المخزون، ارتفعت أسعار النفط ارتفاعها الصاروخي. باختصار، سبب ارتفاع الأسعار هو عدم قدرة المعروض على مقابلة الطلب المتزايد على النفط.

أما عن ما **الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الطلب على النفط في السنوات الأخيرة؟** تعد السنوات الأخيرة مميزة بشكل كبير عن الماضي لأنها الفترة الوحيدة في التاريخ التي ارتفعت فيها أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الإنفاق الحكومي والإنفاق العسكري والدخول والاستهلاك، في الوقت نفسه الذي انخفضت فيه قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى وانخفضت فيه أسعار الفائدة إلى مستويات تاريخية، وانخفضت فيه الضرائب في بعض الدول، خاصة الولايات المتحدة. اجتماع هذه الأمور معا لم يحصل في السابق على الإطلاق، ونتج عنه أن الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي وانخفاض الدولار وانخفاض أسعار الفائدة على النمو الاقتصادي كان أكبر بكثير من التأثير السلبي للارتفاع المستمر في أسعار النفط. باختصار، الاعتقاد التاريخي بأن ارتفاع أسعار النفط مضر بالاقتصاد مازال صحيحا، ولكن ضمن فروض معينة منها انخفاض الإنفاق الحكومي وارتفاع أسعار الفائدة كما حصل في السبعينيات.

أما **لماذا أسهم الإنفاق الحكومي وانخفاض أسعار الفائدة في نمو الطلب على النفط في الماضي بينما فشل في ذلك في الوقت الحالي؟** السبب هو انفصال العلاقة بين السياسات الحكومية المتمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب والاستهلاك من جهة، وانفصال العلاقة بين سياسات البنك المركزي المتمثلة في تخفيض أسعار الفائدة وقيمة الدولار والاستهلاك من جهة أخرى. ويعود انفصال العلاقة هذا إلى أمرين: الارتفاع الكبير في معدلات البطالة الذي نتج عنه انخفاض كبير في الدخول، وجفاف مصادر الائتمان وعدم القدرة على تمويل الاستهلاك من خلال القروض. كلا الأمرين أسهما في تخفيض الاستهلاك، فانهارت الأسعار. مع ملاحظة إن المضاربات تؤثر في أسواق النفط وذلك عن طريق زيادة الطلب، ولكن هناك شرطا أساسيا لهذا وهو شراء النفط وتخزينه. أما بالنسبة إلى المضاربة في الأسواق المستقبلية التي لا تتضمن تخزين النفط فأثر المضاربات يقتصر على زيادة تذبذب أسعار النفط في المدى القصير، ولكن لا يمكن لهذه المضاربات أن تحدد اتجاه أسعار النفط على المديين المتوسط والطويل. فدور المضاربات يقتصر على زيادة ذبذبة أسعار النفط حول متوسط معين، ولكنها لا ترفع هذا المتوسط. هذا المتوسط قد يرتفع أو ينخفض بناء على عوامل عدة يسهم مجموعها في تغيير الطلب أو الطاقة الإنتاجية، والمضاربون لا يؤثرون في أي منهما. أما عن قضية نضوب النفط الحديث الآن ليس عن النضوب ولكن عن بلوغ إنتاج النفط ذروته ثم انخفاضه الأبدي بعد ذلك. الحقيقة أن الحديث في الوقت الحالي عن موضوع النضوب وبلوغ الذروة سابق لأوانه لسبب بسيط هو أننا مقبلون على أزمة طاقة عالمية سببها عجز كبير في الاستثمار في عمليات الاستكشاف والتنقيب، وعدم قدرة دول "أوبك" على إنتاج الكميات التي تتوقعها "أوبك" ووكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. بعبارة أخرى، لن تكون ندرة الموارد النفطية هي سبب الأزمة، وإنما ضعف الاستثمار في هذه الموارد. إن انخفضت تكاليف الإنتاج بنحو 15 في المائة إلى 20 في المائة، وهو انخفاض ضئيل إذا ما قارنا ذلك بانخفاض أسعار النفط بأكثر من 50 في المائة، وحالة الكساد التي تشهدها أغلبية الدول الصناعية الآن. هناك عدة أسباب لعدم انخفاض التكاليف بشكل كبير أهمها سيطرة الشركات الحكومية على احتياطيات النفط المنخفضة التكاليف، حيث إن نحو ثلاثة أرباع إنتاج النفط العالمي تنتجه شركات حكومية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة حملة إعلامية ضخمة في الدول الغربية ضد موجة "الوطنية" في الدول المنتجة التي أدت إلى طرد شركات النفط العالمية من بعض الدول، وإصرار عدد من الدول النفطية على منع شركات النفط العالمية من الاستثمار في الاحتياطيات والمشاركة فيها. بشكل عام فإن هناك أثرين مختلفين لسيطرة شركات النفط الوطنية على احتياطيات النفط. الأول، الأثر الإيجابي أو الجيد، هو أن سيطرة شركات النفط الوطنية تضمن استمرار الإمدادات النفطية للعالم وتخفف من الذبذبة في المعروض. فإذا نظرنا إلى أغلبية البلاد النفطية التي تعاني قلاقل سياسية وانقطاعا في الإمدادات نجد أن هناك عاملا مشتركا فيها وهو سيطرة الشركات الأجنبية على القطاع النفطي. الثاني، الأثر السلبي أو السيئ، هو أن سيطرة الشركات الوطنية لا تضمن زيادة مستمرة في الإنتاج. لهذا فإن مقابلة الطلب المتزايد على النفط تتطلب استثمار الشركات العالمية، التي لا يمكنها الاستثمار إلا في المناطق عالية التكاليف بسبب سيطرة الشركات الوطنية على المناطق منخفضة التكاليف.